الفصل الاول

مؤسسات الحكم

كانت الحكومة ، وما تزال ، من أهم العوامل فى حياة الانسان ، ونحن نلمس أثرها اليوم بأنفسنا : فلا بد لمن يولد أن يُسجَّل لدى الحكومة . وقوانين الحكومة المتعلقة بالصحة والأمراض المعدية تحفظ طفولتنا . ونتلقى ثقافتنا الى حدّ بعيد فى مدارس الحكومة . ومتى أراد أحدنا أن يبتنى بيتا جديدا يقيم فيه ، يرى لزاما عليه اتباع قوانين الحكومة المتعلقة بالمواصفات والمواد والمساحة والنور والمجارى والماء وما الى ذلك . وعلينا أن ندفع جزءا من إيرادنا الى الحكومة بشكل ضرائب . وأثمان الطعام والكساء ومواد التدفئة فى البلد تتأثر بسياسة الحكومة . وفى بعض البلدان تُقدم الحكومة الخدمات والاسعافات الطبية والأدوية الى السكان مجانا . فهى تحميهم من هجوم الأعداء ، وتحول دون وقوع الفوضى وشيوع الاضطراب . واذا أردنا السفر من بلادنا فعلينا أولا أن نحصل على إذن من الحكومة . واذا وقعت البلاد فى خطر ، نحارب من أجلها بأمر الحكومة . حتى أن وفياتنا يجب أن تسجل لديها . وهكذا نجد أنّنا على اتصال بالحكومة يكاد يكون يوميا من المهد الى اللحد .

وتقوم الحكومات بهذه الخدمات وتنفذ أوامرها بواسطة الادارات والمصالح المختلفة . والحكومات تكون تارة ديموقراطية ، وتكون ديكتاتورية تارة أخرى . وغاية بعض الحكومات أن تخدم الفرد ، بينما يوجد الفرد فى بعض البلدان لخدمة الحكومة . وقد اختلف العلماء فى التاريخ حول البحث فى أعمال الحكومة وأصول الحكم .

ولكى نوضح عمل الحكومة فى المجتمعات المختلفة نرى لزاما علينا أن نبحث فى نشأتها والتطور الذى أصابها فى مختلف الأزمان .

الحكومة فى أبسط أشكالها : توجد عند الشعوب ذات أبسط الثقافات المادية المعاصرة لنا اليوم حكومات بسيطة جدا لا تكاد تظهر معالمها . نذكر من تلك الشعوب على سبيل المثال سكان جزر أندامان[١] والبوشمان[٢] والشوشون[٣] وتيرا ديل فيجو[٤] وغيرهم . فليس لهؤلاء الشعوب حكومات أقيمت خصيصا لادارة دفة الحكم . وآية ذلك أنه ليس لها حكام . يقول توماس : « لست أجد فى أدب البوشمان الشعبى ، على كثرة ما روى لى من حكاياته ، قصة واحدة تدور حول الزعيم أو حول ابنته » . وقبائل (تيرا ديل فيجو) مثلا ليس لها زعامة قائمة . ولكن عندما تدعو الحاجة الى عمل مشترك تقيم القبيلة زعيما مؤقتا . ففى حالات القتل ، مثلا ، تنتخب القبيلة أحد أقرباء المقتول ليرأس حملة الانتقام والتأديب . وتنتهى زعامته بانتهاء الغاية التى أقيم من أجلها .

على أننا نجد فى هذه المجتمعات أفرادا لهم نفوذ وتأثير فى جمهرة الجماعة كلها . وقد تبين أن الشعوب التى لم تخلف لنا آثارا مكتوبة كانت على الغالب تنظر الى شيوخها المسنين نظرة تقدير واحترام . ذلك لأنهم كانوا يُعتبرون حفظةً ورواةً لسجل تاريخ القبيلة وأدبها الشعبى وأساطيرها وتقاليدها الدينية . وعلاوة على ذلك فان خبرتهم الطويلة فى أمور الصيد والقنص وفى شؤون الحياة الأخرى جعلت لهم منزلة مرموقة وسلطة نافذة بين جماعتهم . وقد خولتهم منزلتهم أن يُسدوا النصح والارشاد لابناء جنسهم ، وخول لهم نفوذهم أن يسيطروا على الجماعة فيحفظون الأمن والنظام فيها .

---

١ - Andaman Islanders . ٢ - Bushman

٣ - Shoshone ٤ - Tierra del Fuego

وهناك نظام طبيعى فى أمور كل فرد أو جماعة نشأ عن التكرار . فحاجات الانسان الضرورية تتكرر دائما . مثال ذلك أن الطعام والنوم يحتاج اليهما المرء كل يوم . وعلى ذلك فان حركة الجماعة اليومية معروفة بسبب هاتين الحاجتين ، وهى تتبع نظاما يوميا معينا بسببهما .

من أجل هذا نجد النظام يسود ، إلى حد بعيد ، هذه المجتمعات البدائية بسبب تكرار الأعمال اليومية وبسبب الزعامة . على أنه يجب علينا أن نقرر هنا أن الزعامة قد تكون سببا للاضطراب والقلق كما أنها سبب للنظام . ذلك لأن الزعماء قد يتناحرون من أجل الاستيلاء على السلطة . ولكن ما دام التكرار والزعامة يحفظان نظام الحياة لا يشعر الناس بحاجة الى حكومة بالمعنى المعروف اليوم .

حاجة الشعوب ذات الثقافة البدائية للحكومة محدودة : هنالك عوامل كثيرة تقلل من الاضطراب وتحد من حاجة الشعوب ذات الثقافة البدائية الى الحكومة . وأحد تلك العوامل هو حجم الجماعة البدائية ، فهى قليلة العدد اذا قيست بالمجتمعات الحديثة . ان كميات الأطعمة عند الشعوب البدائية من جامعى الأطعمة والصيادين قليلة لا تكفى لإعالة أمة كبيرة العدد . وعلى ذلك كان عدد كل جماعة يتفاوت من ١٥ شخصا الى ١٥٠ أو ٢٠٠ شخص . وبسبب قلة العدد يعرف كل شخص بقية أفراد الجماعة معرفة صحيحة تامة . والجوار والرأى العام يكونان دائما أداتين للضغط الاجتماعى . أما فى المجتمعات الحديثة ، حيث يكاد يكون الاتصال الشخصى معدوما ، فان الأمر على النقيض من هذا . ويكاد يكون من المستحيل إيجاد نظام حديث للبوليس يكفى عمليا للقيام بأعباء مهام مدنية حديثة . لقد كتب مندوب للبوليس فى نيويورك يقول « إن قوة بوليس نيويورك ليست كبيرة ، ولن تتسع فى المستقبل الى حد يمكنها من مراقبة جميع الخلايا والخرائب

والعمارات المهجورة والأماكن الاخرى . . . . حيث ترتكب الجرائم » .
وثمة عامل آخر يؤثر فى إساءة السلوك فى المجتمعات وهو عدد الأشخاص المصابين بالشذوذ العقلى وطريقة معالجتهم . ليس لدينا لسوء الحظ إحصاء يقابل بين عدد المخبولين فى المجتمعات القديمة والحديثة . ولكن يبدو أن النسبة المئوية كانت قليلة عند المجتمعات القديمة التى كانت تعيش على الصيد ، لأن الناس قد عاشوا فى تلك المجتمعات مئات الألوف من السنين وكيّفوا أنفسهم جيدا للمحيط الذى عاشوا فيه . لقد هلك فى المجتمعات القديمة عدد كبير من الزمنى والمخبولين والمشوهين الذين يعيش اليوم أمثالهم فى المجتمعات الحديثة . ان المخبول أو الأبكم أو الأصم أو قصير البصر مثلا يجد الحياة صعبة قاسية فى مجتمع يعيش أفراده على الصيد والقنص . وأخيرا إن ذوى العاهات الذين يُبقى المجتمع عليهم لا يُعتبرون عبئا وعالة عليه . ذلك لأن عددا كبيرا من الشعوب القديمة البدائية تنظر نظرة اجتماعية خاصة الى ذوى العلل العصبية ؛ فهى تدرك أن الصرعى مثلا لاغناء فيهم ، ولا فائدة ترجى منهم ، ولكنها تعتبرهم مع ذلك منقذين للناس . وهذا الرأى كان سائداً على الأقل بين رجال الطبابة عند قبائل « الشامان » وعند كهنة هنود أمريكا الحمر . وعالم السحر عند الشعوب القديمة واسع جدا الى حد يساعد على تسوية الشئون المضطربة .

وهنالك أيضا عامل ثالث عند تلك الشعوب القديمة يجعل الحاجة الى الحكومة ضئيلة جداً ، تلك هى طبيعة الحياة الجامدة . فعندما تظل الشئون الاجتماعية سائرة على وتيرة واحدة أجلا طويلا يتعلم أفراد الناس بالمشاهدة والتجربة أفضل الطرق وأنجع الاساليب للقيام بعمل ما . فتكون النتيجة أن أفراد الناس على السواء يحذقون الأعمال الضرورية لمعايشهم ، وهى بالطبع متماثلة . أما فى المجتمعات الحديثة ، حيث تختلف الأعمال وتتمايز ضروبها وأساليبها ، فتتكون آراء مختلفة فى الصحة والفساد ، يلازمها نشوء أحوال مختلفة

تستدعى معالجات خاصة . وعلى ذلك فلسنا نجد فى المجتمعات البسيطة خلافا جوهريا منشؤه فساد الأعمال ، ولكننا نجد ذلك فى المجتمعات الحديثة المعقَّدة .

وأخيرا نرى أن أكثر الجرائم بينهم مردُّها الى الخلاف على الملكية . وقد لا توجد لدى الشعوب البدائية ملكية فردية إلا بقدر يسير ، ذلك لأن الثقافة المادية هناك كانت وما تزال فى أوائل عهدها ، ولأن متاع كل فرد من أبناء المجتمعات القديمة الصغيرة كان معروفا عند جميع افراد الجماعة ، فلو اعتدى أحد وسرقه لما استطاع أن يتصرف به خلافا لرغبات مالكه الحقيقى فى زمن لم تكن التجارة ووسائل النقل قد تقدمت فيه الى أى حد .

ومهما يكن من أمر فان من الخطأ أن نتوهم أن مجتمعات الصيادين القديمة كانت خالصة من كل شائبة ، خالية من جميع الجرائم . فقد عرف أن جرائم كثيرة حدثت فيها ، منها بعض الجرائم الجنسية . وقد وقعت فيها جرائم القدح والذم والقذف انتهاكا لحرمة عرف تلك الجماعات وعاداتها . فالسمعة الشخصية لها منزلة كبيرة عند تلك الشعوب . وهنالك تطاحن بسبب تضارب المصالح واختلاف الأذواق . وقد تقع خلافات منشؤها الازورار عن العرف الدينى والانحراف عن أساليب عبادات تلك الجماعات .

أساليب الحكم عند الشعوب البدائية : إن الادارة الحكومية التى تخدم الجماعة وتعالج الفساد ليست دائما هى « الدولة » . وفى عهدنا ، إن هذه الادارة هى أجلُّ أعمال الدولة كما يشاهد من إدارة المحاكم والبوليس . غير أن للبيت والمدرسة والمعبد آثارا فعالة فى ذلك . وقد كانت دار الأسرة عند الشعوب البدائية تعالج كثيرا من مسائل أفراد الاسرة الخلقية وغيرها . وهذه الحقيقة تظهر من انواع الأسرة المعروفة فى التاريخ : « اسرة الأمومة » حيث تبسط الأم وأقاربها سلطانهم على الافراد ،

و« أسرة الأبوة » حيث يبسط الأب سلطانا أكبر على أفراد أسرته . وقد يكون « الأخذ بالثأر » أجلّ القرائن القاطعة على سلطان الأسرة : ذلك لأنه يُلزم أسرة المغدور بالمطالبة بدمه والانتقام له ، وهذه قاعدة عامة بين شعوب العالم البدائية التى عرفنا شيئا من حياتها . يُستثنى من ذلك بعض شعوب أفريقيا التى لا تعرف هذه العادة . وهنالك جامعة أخرى بين شعوب الصيادين القدماء وهى رابطة القبيلة . وهى تضم أقواما كثيرين يقيمون فى أصقاع مختلفة متقاربة . ولعل منشأ النزاع بين « قيس » و « يمن » عند عرب بلاد الشام وقبائل الحوف القدماء فى صعيد مصر وغيرهم كان من هذا القبيل . وللقبيلة واجبات معينة فى تأديب أفرادها ولا سيما تنظيم أصول الزواج . ويلوح لنا أن القبيلة هى نتيجة تطور أصاب شعوب الصيادين فى آخر أدوارهم .

وهنالك عوامل ومؤثرات أخرى تعمل على تنظيم حياة المجتمع عند الشعوب القديمة . منها الجمعيات السرية ، التى لها نظم خاصة محتّم على أفرادها العمل بمقتضاها . مثال ذلك — ما رواه فريزر فى كتاب الغصن الذهبى — أن الرجال الذين « يأخذون السر » فى جمعيات قبائل « غينيا الجديدة » المعروفة باسم « جمعيات خوار الثور » يُلزمون أنفسهم تأديب النساء عامة ، وإرشادَ الرجال الذين لم ينتسبوا الى تلك الجمعيات ونهيهم عن سوء السلوك وهو الحديث .

وقصارى القول أننا نجد عند شعوب الصيادين البدائية منظمات مختلفةً غايتها أن تحفظ النظام وتعاقب على الجريمة وتصون الأمن . وهنا يبقى علينا أن نتساءل هل لدى تلك الشعوب القديمة منظمة خاصة مستقلة وظيفتها الأساسية القيامُ بأعباء الحكم على الوجه الذى يشبه ما تقوم به الحكومات الحديثة ؟ وهل وجدت « دولة » عند شعوب الصيادين القدماء ؟ أم أن

الدولة هى حدث اجتماعى طرأ فى التاريخ بعد انقضاء عهد شعوب الصيادين ؟ فاذا كانت حدثا اجتماعيا فكيف نشأت ؟

طبيعة الدولة : وقبل أن نجيب على هذه الأسئلة نرى أن نتبسط بعض الشيء فى تعريف الدولة .

قلنا فيما سبق إن الدولة منظمة وظيفتها الرئيسية توزيع العدالة . ولكن من المناسب أن نقول إن الدولة تقوم بوظائف اخرى . فقد تشن الدولة حربا ، وقد تنظم السياحة ، وقد تدير أعمالا تجارية . وعلى ذلك فان للدولة وظائف كثيرة تختلف ، وتتغير باختلاف الزمان واختلاف الشعوب . ولكن هنالك وظيفة واحدة للدولة تُلازمها عند جميع الشعوب القديمة والحديثة وهى صيانة الأمن وحفظ النظام فى بقعة معينة من الأرض وعند جماعة معينة من الناس وهذه هى الوظيفة المتماثلة للدولة عند جميع الشعوب . قد يكون للجماعات الاخرى كالاسرة والقبيلة وظائف اجتماعية معينة ، ولكن الدولة هى ذات السيادة دائما ، وهى المؤسسة الاجتماعية المستقلة التى تتولى الحكم فى جميع الجماعات المقيم أفرادها فى أراضيها وتبسط نفوذها عليهم [١] .

---

١ ـ تتميز الدولة عن المؤسسات والجمعيات الانسانية الأخرى بالأمور التالية :

ا ـــ للدولة وحدها حق استعمال القوة الجبرية

ب ـــ للدولة حق الاشراف على كل ما يدخل فى حياة الذين يقيمون فى مناطق حكمها

ج ـــ الخضوع للدولة فرض على كل من يسكن أراضيها

د ـــ حكم الدولة منوط بأراضيها

هـ ـــ للدولة سيادة كاملة واستقلال تام .

انظر : The individual , the State , and World Government , by A. C. Ewing p. 202

ويبدو أنه لم توجد منظمة حكومية مستقلة عن المنظمات الاجتماعية الأخرى عند الشعوب البدائية القديمة . ولكننا قد نعثر على العناصر الأولى التي يستلزمها وجود هذه المنظمة عند تلك الشعوب ، وهذا يعتبر في نظر الباحثين أصلا للدولة .

ولعل أحد مصادر فكرة الدولة قد نشأ — عند بعض الامم — من تنظيم حملات الصيد . فالتجمهر والتجمع للصيد حركات تستلزم إيجاد نظام يوحدها ويركزها ، وقد تشبه من بعض الوجوه الاستعداد للحرب . ولما كانت مصلحة الجماعة تتوقف على التعاون المطلق والطاعة التامة والصدور عن رأى واحد ، فان الرئيس يمارس سلطات بوليسية تامة على جميع أفراد الجماعة . وعلى هذه الحال كان الواقع عند هنود الشوشون ، أن قوام حملات الصيد جماعات ، غير الأسرة وغير القبيلة ، انتقلت اليها سلطات بوليسية من الأسرة على أن تكون ممارستها لها موقتة طبعا .

وثمـــة أمر آخر يستدعيه إدراك فكرة الدولة ، ذلك هو المنطقة التي يشملها حكم الدولة . وقد ظهر هذا الأمر بيّنا في الأزمنة السابقة في المقاطعات الزراعية ، وظهر في الأزمنة الحديثة بسبب شيوع الملكية الفرديه ، بينما كان يكتنفه غموض كثير عند جموع الصيادين الذين لا تستدعى حياتهم ارتباطهم بمقاطعات لهـــا حدود معينة . ولكن اهتمامهم كان يتركز في الجماعة التي يؤلفونها وليس في الأرض التي يسكنونها . على أن الجماعة تعتبر ، على أي حال عند جموع الصيادين ، أمراً يختلف عن الاسرة والقبيلة والجمعية السرية . وآية ذلك نظرتهم الى الجريمة المتماثلة التي يرتكبها اثنان أحدهما من أبناء الجماعة ، والثاني غريب وفد عليهم من مقاطعة اخرى . فالعقاب في الحالتين مختلف . ومهما يكن من أمر فان أفراد تلك الجماعة لا يدركون ولا

يتصورون وجود مؤسسة مستقلة خاصة يُقرون لها بالولاء ويدينون لها بالطاعة .

وعلى هذا فان الدولة قد نشأت عن تطور وظيفة حفظ النظام وصيانة الأمن . وجلىٌّ أن الخطر المحدق بكل الجماعة بل بكل المقاطعة كان دائما الوضع الذي نشأت عنه فكرة النظام من أجل مصلحة الجماعة عامة . وكذلك نجد التنازع والتناحر بين الجماعات من أكبر المسببات لقيام الدولة . وبعبارة أخرى نجد الحرب من أهم أسباب نشوء الدولة . وقد ذهب إلى هذا الرأى جمع غفير من العلماء . ذلك لأنه لابد فى الحرب من قائد يبسط نفوذه على جماعته ، ومن ثم يستمر ذلك النفوذ عليهم فى حالة السلم .

تطور الدولة : لا بد أن القارئ قد لاحظ مما تقدم أنه ليس هنالك تطور مسلسل للدولة من بداية وجودها الى الحكومات المعاصرة . إن المؤسسات الاجتماعية لا تنمو فى سلسلة من الأدوار المتماثلة تمر بها كما ترتقى الأفراد عادة . مثال ذلك أن هنود أمريكا لم يكن لهم منظمات سياسية إلا قليلا ، بينما قبائل افريقيا ، التى لم تعرف الثقافة المادية إلا مؤخرا ، لها دول منظمة الى أبعد حد فى التنظيم ، وتلك الدول تشبه الى حد بعيد بعض دويلات أوروبا الصغيرة اليوم . مثال ذلك أن قبيلة الزولو عانت أشد أنواع الظلم والطغيان من رئيسها « شاكا » فى أوائل القرن التاسع عشر ، فقد جعل من قبيلته بمساعدة جيش قوامه خمسة عشر ألف رجل قوة لجنوب أفريقيا استغلها فى مآربه الخاصة . وكذلك نجد رقيا محسوسا عند بعض القبائل الافريقية الأخرى فى ممارسه شؤون الحكم . وتلك القبائل (أوغندا) و(شلوك) و (بوشنجو) .

ومع أنه لا يمكن تتبع نشوء الدولة وتطورها بطريقة مسلسلة منظمة ، إلا أنه يمكن سرد العوامل والأوضاع التى أدت الى إيجاد فكرة الدولة .

وقد سبق أن ألمعنا إلى بعض تلك العوامل وهى : الزعماء ، وحملات الصيد ، والجماعات البوليسية ، والملكية الفردية ، والحرب ، والرق ، والوظائف الحكومية التى تتعلق بحفظ الامن وصيانة النظام ، والمراتب والطبقات الاجتماعية . وقد نتج عن تمازج كثير من هذه الأوضاع أنواع مختلفة من هيئات الحكم عند مختلف الجماعات [١]

الحكومة الاقطاعية : وهنالك عنصر آخر قوى يؤدى إلى نشوء الحكومة . ذلك هو نمو السلطة وتركزها فى يد مزارع فرد فى مجتمع تحمه ثقافة موحدة متماثلة . إذ لابد أن يمارس الملاك الكبير لمساحات شاسعة من الأراضى الزراعية ، مع ما له من خدم وخول وعبيد وأتباع وحواشى أو عيال ، سلطة الحكم فيهم ، وهؤلاء الملاك يصبحون مع الزمن زعماء أو سادة يبسطون سلطانهم على أملاكهم ومن فيها خلال أزمان ساد فيها السلب والنهب وأعمال القرصنة وأخذ الثأر على نطاق واسع . وقد يتهر زعيم زعيماً آخر مماثلا له فى الحول والقوة ويفرض عليه إتاوة يستخدم بعضها فى إعالة عدد مناسب من المحاربين . وقد حدث بمرور الزمن أن اتحدت المقاطعات واندمجت فى إقليم واحد على الوجه الذى يُحدث التنافس الصناعى الاتحاد فى الشركات الاحتكارية الكبرى . فتوسيع مقاطعات المزارع المحارب أنتج الحكومة الى حد بعيد . وبعد زمن طويل من هذه الأحداث ظهر الى الوجود ملك فرد يتمتع بالمُلك فى إقليم واسع وراثة ، واصبحت صلة الزعماء الاقطاعيين به صلة المولى بسيده .

ولم تقتصر هذه العملية على أوروبا فحسب ، بل إن أنظمة مماثلة لها قامت فى اليابان والصين والهند وآسيا الصغرى : ولعل من الطريف أن

---

١ — Robert Lowie , Origin of the State

نبين هنا أن النظام الاقطاعى ساد بين الشعوب التى لم تعرف الكتابة فى بيرو والمكسيك وأفريقيا . إن بداية النظم الاقطاعية وجـــدت عند الشعوب البدائية فى كل مكان توجد فيه الملكية الفردية بشكل واسع . ذلك لأن حقوق الزعيم تؤدَّى اليه من محصولات الأرض أى على أساس الدفع عينا . ويوجد عند تلك الشعوب فى تلك الأماكن فروق طبيعية بين الأغنياء أو الأرستوقراطيين ، وبين عامة الشعب . ويقول الباحثون : إنهم لم يتبينوا وجود شروط الحماية — أى حماية الزعيم لأتباعه — فى حالة الحرب فى كل الحالات التى توصلوا لبحثها . وإنما تبين لهم وجود فكرة ولاء واخلاص التابع لزعيمه وسيده متأصلة فى نفوس تلك الجماعات . وانعدام شرط الحماية ووجود عنصر الولاء والاخلاص عند الأتباع من جمهرة الناس ، كانا عاملين هامين فى قيام تلك الصلة الحكومية الاقتصادية .

ان انهيار النظام الاقطاعى فى أوروبا الغربية ، وقيام الحركات القومية على أنقاضه قد وفَّته كتب التاريخ التى اختصت بذلك العهد حقه بحثا وتفصيلا فقد استغرق اتحاد قبائل مختلفة اللغة واللهجات فى دولة كبيرة زمنا طويلا ، ولعب إدخال عنصر النقود الى الميدان الاقتصادى دورا مهما فى هذا التغيير ، ذلك لأن تحصيل الضرائب بالنقود من مساحات واسعة أيسرُ كثيرا من تحصيلها بكمية من الحاصلات كما كان التعامل فى عهد الاقطاع . وقد كان لاستخدام مسحوق البارود بعض التأثير فى أسلوب الحماية والدفاع . وكذلك كان لتحسن وسائل النقل تأثير كبير فى توسيع مساحة مقاطعات الحكومة وتكاثر الجماعات ، وكان لتقدم الثقافة والعلوم تأثير فى انهيار النظام الاقطاعى .

إن التنازع والتناحر بين زعماء الاقطاع المحليين لم ينتج دائما وضع مقدرات الحكم فى يد ملك واحد . ففى بعض الأحيان اتفق الزعماء على

إقامة حكومة اتحادية . مثال ذلك أن هنود أمريكا الشمالية الشرقية أسسوا اتحاداً انتظم شعوباً وقبائل كثيرة . وأسس زعماء (ايسلندا) مجمعاً لهم بغير ملك يتضمون تحت لوائه أسموه (التينج) كانوا يبحثون فيه المسائل التى تتعلق بهم جميعا .

دويلات المدن : انحصرت الحكومات التى تحدثنا عنها قبلا فى القرى والمقاطعات الزراعية ولكنه وجد فى الأيام القديمة مدن كبيرة شمل نفوذها المناطق التى تحيط بها وسميت دويلات المدن . ومن تلك المدن ما امتد نفوذه الى مناطق بعيدة عنها جبت منها الإتاوات ولا سيما حيث كانت وسائل النقل البرى والبحرى مساعدة على ذلك . ولعل أثيناوروما القديمتين أصدق مثالين على هذا النوع من الحكم . واذا كانت المنطقة واسعة الأرجاء مترامية الأطراف سُميت دولها إمبراطوريات ، ومن هذا النوع كانت فارس ومصر وآشور وروما . لقد نشأت دويلات المدن ، على الغالب ، عند الطرق التجارية فنمت وتقدم العمران فيها بسبب التجارة . ولم تكن الأموال فى تلك المدن مؤلفة من الأراضى ، بل كانت البضائع والسلع المكدّسة فيها هى جوهر الغنى ومظهر الثراء . والأرض كما نعلم هى ضرب مستقر من المال يبقى لأجيال متعددة ويتلاءم مع مبادئ الوراثة .

والأرض أيضا صالحة لاعالة الأتباع والجيوش ، وتصلح للحماية إذا كانت القلاع مشيدة عليها . وكان نشوء طبقة النبلاء بالوراثة التطور المنطق المنتظر بين طبقة الإقطاعيين والأرستقراطية . أما فى المدن حيث كانت الحياة الاقتصادية أقل استقراراً فقد كان مبدأ الوراثة قلقا دائما . وكان نظام الأسرة والقرابة فى المدن أضعف منه فى المناطق الزراعية . وكان التحمس لمبدأ الوراثة بعيد الوقوع . أضف إلى ذلك أن الحياة الاجتماعية والسياسية فى المدن كانت دائما عرضة للتغير بسبب الآراء والافكار الجديدة

التى تنتقل فى كل يوم مع التجار الذين يفدون اليها من الأصقاع البعيدة . ولقد أصبح أهل الثراء والغنى والمحاربون المشهورون حكاما فى دويلات المدن ، ونشأت فى الوقت عينه فكرة الجنسية ، ثم ظهرت المنازعات الديمقراطية للوجود . وقد جلبت الأموال الضرورية لحياة المدينة من التجار ، مع أن جيوش الدويلات وأساطيلها قهرت البلاد المجاورة لها وجبت منها الاتاوات . ولما كان السكان هم الذين يدفعون الأموال للدولة وكان مصير هؤلاء مرتبطاً بالدولة ، فقد ساهموا الى حد بعيد فى حياة مدينتهم . فكانت هذه المساهمة هى نشأة الديمقراطية الأولى

من الملكية الى البرلمان : لقد ارتبط الملوك والقياصرة والأباطرة باقتصاديات الأرض ، ولكنهم عاشوا زمنا فى إمبراطوريات كالامبراطورية الرومانية ، وفى أوائل عهد الرأسمالية . وحدث أن استبدلت الملكيات أحيانا ، وأقيمت جمهوريات يديرها موظفون منتخبون دون أن يكون على رأسهم ملك ، كما وقع فى فرنسا . وحدث أن احتفظ بالملكية ولكن سلطانها حدد كما وقع فى إنجلترا . وقد توصل البرلمان الى هذه النتيجة فانتزع السلطة من الملك بتحكمه فى مصدر الأموال وهو الضرائب ، لأنه لا بد من النقود لادارة الحكومة وتأييد الملك وحاشيته الكبيرة ، وكان الملك فى العهود السابقة يحصل على الأموال مما يجبيه من النبلاء الاقطاعيين ومما يبيعه من الامتيازات والرتب . فلما بدأ عهد الرأسمالية ظهرت للوجود مصادر جديدة للمال كما ظهرت طبقات جديدة طامعة فى الحكم من الأغنياء . وأصبحت مشكلة الملك لا تنحصر فى حصوله على قسم من الحاصلات الزراعية فحسب ، بل وفى أن يحصل على النقود أيضا . فنشأ نظام الضرائب ونشأ معه البرلمان . فتمكن رجال الأعمال من تقييد سلطات الملك بدستور ، والسيطرة على التصرف فى الأموال بموجب تشريعات خاصة .

الديمقراطيات : لم تنشأ الديمقراطيات دائما إثر إنهيار سلطات الملوك . فقد انتقلت السلطة على الغالب الى أرباب الاملاك خالصة لهم من دون الشعب أى خالصة لهم من دون جميع المواطنين البالغين سواء أكانوا فقراء أم أغنياء ، غير أنه بالرغم من كل ذلك قد تم انتقال السلطة الى الشعب مباشرة . كما وقع فى سنة ١٧٩٣ على أثر اندلاع الثورة الافرنسية . ولم يكن فى طاقة جمهرة الشعب أن يحتفظوا بالسلطات التى قبضوا عليها بأيديهم ، فكانت النتيجة أن قام نابليون وخدع الشعب ونصب نفسه إمبراطورا . أما قيام طبقات الشعب بأعباء الحكم ، وإدارة شؤون الدولة ، فقد نشأ فى القرن الثامن عشر من المبادىء الحرة المتطرفة جدا . كان الملوك فى ذلك الزمن يدّعون أنهم يحكمون بحق إلهى ، وكانوا يتصرفون بجميع شؤون الدولة ، وكانت الحكومة مكسوة بدثار من الأرستقراطية . ولعل الصورة الواضحة التى طبعها فى مخيلة المؤرخين المعاصرين بلاط لويس الرابع عشر فى فرنسا ابرز مثال واضح لها . هكذا كان جو الحكومة . أما تحويل الحكم الى طبقة العمال والطبقة الوسطى فقد اعتبر من الأفكار الثورية . كان المواطنون الأحرار الذين ساهموا فى إدارة دفة الحكومة ورسم سياستها أقلية ضئيلة من السكان البالغين فى أثينا . وكان أفلاطون وسقراط كلاهما خصمين للديموقراطية . أما فى روما حيث كانت الحكومة جمهورية الى حين فلم تسُد الديموقراطية فى أصول الحكم والسياسة . وفى العصر الحديث نمت الديموقراطيه وترعرعت بسبب انتشار التعليم وارتقاء مستوى المعيشة ، فأصبحت جمهرة الشعوب — نتيجة لانتشار التعليم العام وللأجور العالية التى يتقاضاها العمال — تنتخب مرشحيها عن تبصر وإدراك ، وتُساهم فى دفع الضرائب بنصيب أعظم .

لقد نشأت الديموقراطية لكى تنزع السلطة من أيدى طبقات الأغنياء

الأرستقراطيين وتضعها فى أيدى الشعب . وقد دل الاختبار على أن الديموقراطية أكثر ما تنجح فى مجتمع أفراده متجانسون من حيث كونهم جميعا من طبقة اجتماعية واحدة ، وأكثر ما تنجح أيضا عندما تكون المسائل الحكومية المعروضة على جمهرة الشعب بسيطة كل البساطة خالية من شوائب التعقيد .

غير أن المجتمع يتغير يوما عن يوم ، وأفراد الشعب ليسوا من طبقة اجتماعية واحدة ، ولا تجمعهم مرتبة ثقافية واحدة ، ولا يصدرون فى الحياة عن مشرب واحد ، ولا يعملون لغاية واحدة ، بل لكل امرئ منهم ما نوى ، وفوق كل ذلك فهنالك تباين فى الأعراق والاجناس ، وهنالك جماعات مختلفة المذاهب والاهداف . لم يعد المجتمع منقسما الى مزارعين وتجار فقط : فهنالك العمال الفنيون والعمال العاديون ، وهنـــاك الزراع فى أراضيهم ، والمزارعون المستأجرون ، وهنالك طبقات أصحاب المهن والحرف ، وهنالك أرباب الملاحة ، والنقل البرى والبحرى والجوى ، وجماعات الاحتكار والمنافع العامة ، وهنالك التجار وأصحاب معامل الصلب والحديد وسائر المعادن ، وهنالك جماعات مصانع الغزل والنسيج والصناعات الكيماوية ، وهنـالك أيضا منتخبون ومنتخبات . وهنالك شرقيون ، وغربيون ، وشماليون وجنوبيون ، وهنالك طبقات ومراتب اجتماعية بين السكان . ولكل من هذه الجماعات ثقافة وتعليم خاص ، وعادات وعرف خاص ، ولا تجمعهم وحدة المذهب والحياة الاجتماعية . من أجل ذلك كان من السهل أن يدب الخلاف بينهم ، وكان من الصعب أن يتوافقوا . أضف الى كل هـذا أن الحكومة اليوم تتناول مسائل ونواحى من الحياة أكثر مما كانت تتناول فى الأيام السابقة . كل هذا يجعل تطبيق الديموقراطية اليوم أمرا ليس من الهنات الهينات ، فـــلم تعد المسائل من الأمور التى يمكن أن تحل بتحسس رغبة الرأى العام التى يبديها الفلاحون والمزارعون

فى اجتماعاتهم فى المضافة أو فى مسجد القرية .

وبدلا من أن يتمتع الشعب بسلطاته المنصوص عليها فى الدساتير ، تدير الأحزاب السياسية شؤون الحكومة للشعب ، ولكن على أن تكون لهم امتيازات شخصية . ولنذهب الآن فى هذا التحليل الى أبعد من ذلك الحد . تتأثر الحكومة الى حد بعيد بمطالب الجماعات وإلحاحها ؛ عليها أن تقوم بأعمال معينة أو أن تمتنع عن تنفيذ أعمال معينة ، من أجل حاجاتها وأغراضها الخاصة . وهذه الجماعات هى — فى الأداة السياسية — الرئيس وحاشيته ، وفى الشريعة الجركية — رجال الصناعة . وإذا هبطت أسعار القطن مثلا ، ووجد فى البلاد عرض يزيد على الطلب ، يضغط المزارعون على الحكومه طالبين المساعدة أو الاعفاء من الضرائب . وقد تكون الجماعة التى وحدت المصلحة بين أفرادها واسعة جدا كما هى الحال عند وقوع الحرب ، فقد تنتظم الجماعات ، زيادة على أصحاب مصانع الذخائر والأسلحة ، الشعب كله . وقد تقوم جماعة للحد من تطرف جماعة أخرى فى مطالبها .

إن المساعى لوضع السلطات التى انتزعت عن الحاكمين بأمرهم والاستغلاليين أدت فى الحقيقة الى أن الشعب الذى يوجه الحكومة فى ممارستها لهذه السلطات يقوم بتنفيذ مآرب الجماعات ذات المصالح الخاصة وكثيرا ما يحدث أن تصبح أغلبية الشعب جماعة كبيرة ذات مصلحة معينة فى أمر من الامور أو شأن من الشؤون ، وتكون هى القوة الكافية التى تقرر مصير المسائل الهامة فى البلاد ، وبذلك تتحكم بمصالح الفئات والشيع الخاصة . نخلص من هذا الى أنه لا يمكن لكل من « جماعات المصلحة » وفئاتها أن تتسلط بنفوذها على الحكومة فى كل المسائل الى أجل غير محدود .

ماذا على الحكومات أن تعمل : إن مسألة من الذى يدير الحكومة ليست المسألة السياسية الوحيدة الهامة اليوم ، فهنالك مسألة تماثلها من حيث الصعوبة والمنزلة الدقيقة ، وهى ماذا على الحكومة أن تعمل ؟ لقد اعتبر أتباع مذهب « حرية العمل [١] » أن الحكومة التى تدير المصالح على الأقل ، هى الحكومة الصالحة للحكم . واعتبر هؤلاء المحاكم والبوليس والجيش والأسطول وبعض المصالح الأخرى القليلة العدد كافية لتدار من قبل الحكومة . وبما أن الحكومة كانت فى القديم خاضعة لسيطرة الحاكمين بأمرهم فان هذا الرأى يبدو طبيعيا . ولعل سببا آخر أدى الى هذا الاتجاه : ذلك أن أرباب الصناعات الناشئة كانوا يرغبون فى أن يتحرروا من ضغط الحكومة .

ومهما يكن من أمر فان ما تقوم به الحكومة من الأعمال — إن قلّ أو كثر — يتوقف على الظروف والأحوال . إن وظائف الحكومة — شأنها شأن الأدب والأخلاق الشعبية — تتغير حينا بعد حين . فقد كانت تلك الوظائف فى أوائل القرن التاسع عشر قليلة جدا ، وكان أبرزها حفظ الأمن والذود عن الوطن ، ولكن تلك الوظائف أصبحت كثيرة فى أوائل القرن العشرين .

الحكومة وإتقان العمل : من أسباب المعارضة فى توسيع نطاق أعمال الحكومة أمر يتعلق باتقان العمل . ويعدد المعارضون أدلة كثيرة على تفشى الفساد والتلاعب والخراب فى المصالح الحكومية فى كثير من بلدان العالم .

ويدعى المعارضون أن موظفى الحكومة لا يقومون بعملهم باخلاص ومهارة وذمة كما يقوم موظفو الشركات والمصانع بأعمالهم بوجه عام . ولعل أبلغ

---

١ — Laissez Faire.

رد على هذه الدعوى ما قام به موظفو الحكومة من جليل الأعمال فى بناء السدود والخزانات والسكك الحديدية وغيرها . وإتقان الاعمال التى تقوم بها الحكومات بوجه عام ، وما كانت تقوم بها الحكومة الالمانية خير دليل على أن موظفى الحكومة يستطيعون القيام بأدق الأعمال وأجلها باخلاص ومهارة عظيمة . وقد يحتاج موظفو الحكومة فى بعض أنحاء العالم الى خبرة وزمن طويل للتمرن على جليل الأعمال وممارستها .

الحكومة والتطور الاجتماعى : بيّنا أن وظيفة الديموقراطية فى عالم معقد وعند حكومة لها وظائف كثيرة ليست أمرا هينا . أضف الى ذلك الصعوبات الناجمة عن التطور الاجتماعى . ان التطور يعنى إضافة مشاكل جديدة . والمشاكل التى تحدث سريعا تستدعى حلا سريعا . إن الديموقراطية تتلاءم مع طبيعة التروى والتبصر فى الأعمال ، وينجح الآخذون بها متى كان لديهم وقت كاف لتعليم الشعب وتبسيط المسائل التى ستواجهه الفينة بعد الفينة .

ومن المعترف به أن الأصول الديموقراطية التى تتضمن الأبطاء فى سير معاملات التصميم والمناقشة والموافقة تطرح جانبا ويوقف العمل بها مؤقتا فى أثناء الأزمات ؛ كاعلان حالة الحرب وهبوط الأسعار وتدهور الحالة التجارية ـ فتتسلم القوة التنفيذية السلطة التى تحتاج اليها أو تستولى عليها لتدبير الأعمال بالسرعة المقتضاة لانقاذ الموقف . ولعل السلطات التى تمتّع بها ابراهام لنكولن إبان الحرب الأهلية الامريكية هى خير مثال على هذه الحال . لقد أظهر المؤرخون لنكولن بمظهر الديموقراطى العظيم ، ذلك لانه صاحب مذهب « حكومة الشعب ، من الشعب ، ومن أجل الشعب » . وقد كانت الميول المغروسة فى قرارة نفسه ديموقراطية ولا شك ، ولكن الظروف والأحوال حملته على أن يمارس سلطات استبدادية أكثر من أى

رئيس آخر للولايات المتحدة . ولقد كان وودرو ويلسون ، اذا ما قيس بلنكولن ـ ديكتاتورا معتدلا فى أمريكا إبان الحرب العالمية الأولى ، فقد رجع الرئيس ويلسون الى مجلس الأمة كلما رأى ضرورة حصوله على سلطات جديدة بسبب الحرب . أما لنكولن فلم يطلب إلا بعضا من السلطات التى مارسها . فقد سجن ألوفا ممن حامت حولهم الشُّبه دون اللجوء الى سلطان القانون ، ودون أن توجه اليهم أية تهمة . وأعلن الاحكام العرفية ، وأوقف العمل بالأمر الذى تصدره المحاكم عادة لاخلاء سبيل من يسجن بدون حق [١] ، وعطل بعض الصحف الكبيرة لأجل غير مسمى ، وأقام حُراسا مسلحين فى مراكز الانتخابات . ووسع الجيش والبحرية الى حد جاوز به النسب المعينة بالقانون ، وأنفق الأموال العامة دون أن يحصل على تخصيصات من مجلس الأمة ، وأصدر منشور تحرير الرقيق بمرسوم تنفيذى بوصفه القائد العام للجيش . غير أن لنكولن — بالرغم من كل هذا — لم يؤسس حكما ديكتاتوريا لاجل غير معين . فقد واجه الانتخابات العامة فى سنة ١٨٦٤ وكان معرضا لأن يسقط فيها .

ان الحرب ، ولا شك ، لها حكم مخصوص ، فهى تتطلب عملا حازما وسريعا . وقريب منها الانهيار الاقتصادى العام . ولكن فى المجتمعات الحديثة تقع كل يوم مشكلات جديدة هى أشبه ما يكون بالأزمات ، ولما كانت الديموقراطية قد نشأت فى عصر كانت الخطى فيه قصيرة ، والمشكلات الاجتماعية قليلة ومجهولة ومتماثلة فان معداتها تظهر بطيئة فى مجاراة الزمن الحديث . ان الديكتاتوريين يتحركون بسرعة تزيد كثيرا على سرعة حركة المجالس النيابية .

الدول الديكتاتورية : تطورت الديموقراطيات كثيرا منذ الثورة الإفرنسية وتأسيس الولايات المتحدة الأمريكية . والديموقراطية ما

---

١ ـ Habeas Corpus.

تزال تتغير وتتطور فى هذا العالم المتقلب ، غير أنه قد نشأ فى السنين المتأخرة نوع جديد من الحكومات يسمى فى بعض الأحيان بالديكتاتورية الشعبية . ان الدولة الاشتراكية فى روسيا قد جعلت من أراضيها بلادا صناعية فى وقت قصير يثير الدهشة وفاقا لمنهاج السنوات الخمس ، وقد أقامت الدولة الديكتاتورية الألمانية جهازا للحرب بين عشية وضحاها . وهذه النتائج العظيمة تحمل المرء على دراسة هذا الضرب من الحكومات . ان الديكتاتورية هى فى الواقع تحدٍّ للديموقراطية .

ان الدولة الديكتاتورية ، كما يفهم من هذا التعبير ، هى دولة للحكومة فيها اليد العليا فى جميع الاعمال . وهى حكومة ذات وظائف كثيرة فى أعمال ومصالح كثيرة ، وهى مستبدة فيها جميعا وتشبه « اشتراكية الدولة » عندما تدخل فى مضمار الانتاج . وهنالك من الوجهة العملية بعض وظائف لا يشملها هذا التعبير ، وقد تكون ، أولا تكون ، ملازمة لهذا النوع من الحكومات . وهى :

١ : إبطال التشريع ، ٢ : إحراز الحاكم للسلطات المطلقة ، ٣ : نظام الحزب الواحد ، ٤ : التقليل من الشعب للانتخابات ، ٥ : الحد من الحرية وتقييدها الى مدى بعيد .

ومما يسترعى الانتباه أن هذه السلطات والتدابير تلازم الدول الديموقراطية أيام الحرب : يخول رئيس الدولة ، أو رئيس الوزراء ، السلطات الديكتاتورية ، ويحد من سلطة البرلمان الى حد كبير ، وتنبذ الأحزاب خلافاتها مؤقتا ، وليس الحرب زمناً مناسبا لاجراء الانتخابات ، وتمارس الدولة وظائف كثيرة جديدة تعتبرها ضرورية أو مناسبة لادارة دفة الحرب . إن المانيا ، بعد أن انهارت ديموقراطيتها فى سنة ١٩٣٣ ، أخذت تستعد للحرب فكانت سپارطة الحديثة ، وكذلك إيطاليا فقد تغنت

بالحرب زهاء عشر سنوات ، أما روسيا فقد حاربت جيوشا كثيرة بعد سنة ١٩١٧ ؛ وعندما زال خطر اجتياح أراضيها أخذت تستعد للحروب المقبلة . وتوجد الديكتاتورية اليوم فى الدول التى تستعد للحرب . وقد أصبحت فرنسا وبريطانيا بلادا ديكتاتورية إبان الحروب الأخيرة . وعلى ذلك فالحكومات الديكتاتورية هى حكومات تقوم أيام الحرب . ولكن هل هذه الحكومات هى فى الواقع شىء آخر ؟ وهل إذا وضعت الحروب أوزارها ، وزالت الاشاعات عن قرب وقوع حروب من الوجود ، تُعدِّل هذه الحكومات وظائفها وتعود ثانية الى حظيرة الديموقراطية ؟

يجب أن نتذكر عند الاجابة على هذا السؤال أن الملكيات المطلقة القديمة تشارك الحكومات الديكتاتورية فى كثير من الشئون . فقد كان فى الملكيات القوية حكام من الطغاة ، ولم يكن هنالك تشريع ما ، واذا وجد فقد كان ضعيفا ، ولم تكن الانتخابات موجودة ، وكانت الحرية على الغالب مقيدة . والحقيقة أن روسيا وألمانيا وإيطاليا لم تتذوق الديموقراطية مدة طويلة قبل أن تصبح ديكتاتورية . إن نمو الاتجاهات الديكتاتورية فى هذه البلاد يعتبر فى كثير من الأحيان ارتدادا الى أنواع الحكم القديمة المتأصله فى نفوس السكان . وعلى ذلك فقد يمتد أجل الدول الديكتاتورية الى ما بعد الحروب أو مدة توقع وقوع الحروب .

ومهما يكن من أمر فان الاتجاه فى جميع أنحاء العالم قبل سنة ١٩٢٠ ، كان نحو الديموقراطية . ولعل أسباب ذلك هى التذمر من حكم الديكتاتوريين وانتشار التعليم بين الطبقات الفقيرة وازدياد دخلها ، وتعميم الاقتصاد الرأسمالى . لقد كانت الحكومة الديموقراطية اختراعا جديدا ثبتت صلاحيته للعمل وانتشر من بلاد الى أخرى . فهل يردُّ قيام الدول الديكتاتورية الديموقراطية عن اتجاهاتها ، أم أن وجود هذه الدول ليس إلا انحرافا

مؤقتا عن الاتجاه الديمقراطى ؟ إن الاستعداد للحرب فى البلاد التى لم يزد عمر الديموقراطية فيها على قرن واحد هو حدث يحتم انحرافا مؤقتا عن الديموقراطية ، كما أن الحروب الكبيرة التى تشنها الدول الديموقراطية تؤدى الى الانحراف عن تطبيق النظم الديموقراطية فى الحكم . قد يكون نشوء أوضاع معينة بعد الحرب العالمية الاولى حبذ نشوء الديكتاتوريات .

الحرية فى مقابل التنظيم : ان الصراع بين الديموقراطية والديكتاتورية قد يلخص فى عبارة واحدة هى : « الحرية فى مقابل التنظيم » وقد كان هذا الامر من مسائل الخلاف فى أيام طغاة الإغريق . وكان كذلك من مسائل الخلاف عندما انتزعت لائحة « ماغنا كارتا » من الملك حنا ، ملك انكلترا . وهى من المسائل القائمة اليوم . فلا يمكن إدارة المجتمع أو إدارة الحكومة بغير تنظيم ، ولكن التنظيم يعنى تقييد الحريات . يجب أن ينظم الجيش ويستعد للعمل السريع ، ويجب أن يطيع الجندى الذى قيدت حرياته رؤساءه بلا تردد . ان المشكلات الاجتماعية السائدة اليوم لا تُحل إلا بالتنظيم . وتلك المشكلات كثيرة ومن الخطر ارجاء حلها الى آجال طويلة . والحل يقتضى التنظيم المناسب مع أكبر قسط ممكن من الحرية ، يضاف إليها الأهلية للعمل بسرعة ، وسرعة عظيمة .

الحكم الصالح : يبقى أمامنا أن نتساءل ما هو نظام الحكم الصالح للمجتمع البشرى ؟ وهل هنالك نظام أدنى ونظام أعلى للحكم ؟ هنالك اضطراب وتباين كبير بين علماء السياسة والاجتماع فى هذا الموضوع . والواقع أن هذا الاضطراب وهذا التباين هو على أشده بين العلماء ، ولكنه موجود إلى حد أقل بين جمهرة الناس . ولعل ذلك ناتج عن جهل جمهرة الناس بدخائل الأمور ، وعن جهلهم نتائج تحليل العلماء لكل المسائل التى تتعلق بحياة الانسان .

وان الاعتراضات المُنْصبة على استعمال كلمة «تقدم» فى أنظمة الحكم، وملحقاتها «أدنى» و «أعلى» فى أنواعه، هى كما يلى: إن الحكم المطلق والحكم الديموقراطى والحكم الاشتراكى كل منها قد نشأ من طبيعة المحيط الذى يطبق فيه، والبيئة التى ينتشر فيها، ولذلك فمن الخطأ أن يقال إن نوعا من الحكم هو أدنى من الأنواع الأخرى أو أعلى منها، وليس من المنطق أن يعتبر أحد أنواع الحكم هذه «تقدما» فى الحياة الاجتماعية أو ارتدادا الى المبادئ الوحشية القديمة. ولعل ثمة اعتراضاً آخر أسهل من هذا هو أن وجود نوع من الحكم فى بلد ما دليل على صلاحه للمحيط الموجود فيه، هنالك نوع من الحكم فى بلد ما، ونوع آخر فى بلد آخر، فلماذا نقول إن أحد النوعين أعلى من الآخر؟

وثمة محاورة أخرى: هى أن التطور فى أصول الحكم وأنواعه يبين لنا تخصصا يؤدى الى الدقة والمهارة فى إيجاد توازن وارتباط بين أصول الحكم وطراز الحياة الاجتماعية. لقد صرح بعض علماء الاجتماع بمثل هذه الآراء. ورفضوا أن يعترفوا بوجود أى معيار لقيم الاوضاع. ومن هؤلاء دوب[1] فقد كتب فى كتاب أصدره سنة ١٩٤٠ ما نصه:

«وعلى هذا المنوال حاول علماء الانثروبولوجيا (علم الانسان) أن ينزعوا فكرة التقدم من فلسفتهم. وهم يرون أن هنالك تغييرا فى أصول الحياة، أو اتجاها نحو إيجاد نظام معقد لحياة الانسان. وليس التغيير أو التعقيد حسنا أو قبيحا، هنالك فروق من حيث الدرجة، ولكن ليست هناك فروق نوعية أو قيمية. إن تاريخ التقدم لا يظهر لنا أى تقدم ما.»

الاصلاح: عندما يجرى الإصلاح فى أساليب الحكم فى المجتمعات البسيطة الثابتة يخضع السكان لمبادئه. أما فى المجتمعات المتغيرة المعقدة ـ كالمجتمع الامريكى أو الفرنسى مثلا ـ فلا يخضع السكان

---

[1] Doob - ١

للاصلاحات الداخلة على أساليب الحكم بسهولة . فالأحوال الجديدة تخلق مشاكل جديدة تفيض عنها الحاجة الى إصلاحات جديدة . حتى ان آراء جديدة قد تنشأ حول المشاكل القديمة . وتنشأ دائما خواطر جديدة نتيجة للمكتشفات والاختراعات الحديثة . وهذه الخواطر تنزع الى التأثير على المجتمع ليتجه نحو تقدير جديد لبعض شؤون الحياة . ويحصل من ذلك شعور بالحاجة الى تغيير أو إصلاح يصيب الأصول القديمة . مثال ذلك : الاصلاحات الكثيرة التى أدخلت على معاملة المعتوهين ، فقد أتى عليهم حين من الدهر اعتبرهم الناس من السحرة فأعدموهم . ثم أتى عليهم دور آخر كانوا يعزلون فيه عن المجتمع وتساء معاملتهم . أما معاملتهم الحالية بالشفقة والرحمة والاعتناء بهم وفاقا لأحدث الأصول العلمية فقد جاءت نتيجة لحركات اصلاحية عنيفة .

تمر حركات الإصلاح على الغالب فى سلسلة من الأدوار على الوجه التالى :

اولا : يعترف عادة عدد محدود من الأفراد بالحاجة الى الإصلاح ، ويعملون من أجل الإصلاح . واذا نجحت دعايتهم يتولد فى نفوس جمهرة الشعب شعور بالحاجة الى التغيير . وفى هذه الحال يوضع منهاج واضح وتقوم هيئة بأعباء تنفيذه . ويتلو ذلك الدور الثانى ، دور التنفيذ ، وتبذل الجهود للضغط على الأفراد والجهات التى تؤثر فى الوضع . فاذا نجحت حركة الإصلاح ، يعتبر منهاجها أساسا للعمل ، ويصبح فى الدور الثالث أساسا لنظام العمل . وفى الوقت نفسه قد يبدو تذمر جديد من أصول الحكم ، وتمر حال طلب الاصلاح بدورة أخرى ، وهكذا دواليك . ولما كانت حركات الإصلاح هى فى الواقع تشبه المخترعات ، الى حد بعيد ، لذلك نجد أنها خاضعة للتجارب التى تخضع لها الاختراعات الاجتماعية . أى ان نجاحها يتوقف على ما إذا كانت تتلاءم مع أصول معيشة جمهرة الشعب ،

وتتمشى مع أذواق المجتمع ، وكانت ممكنة التنفيذ . وكذلك يجب أن تحسب تلك الحركات حسابا لمقاومة أصحاب المصالح الخاصة ، أى لمقاومة الجماعات التى ستصيبها خسائر معينة فيما إذا وقع التغيير .

لقد كان هناك تغيير فى أصول الحكم دائما ، ولكن لم يكن هناك تقدم فيها . وقد وجد فى جميع الأزمان رجال عاديون ، أو فلاسفة ، أو علماء فى الدين لم يقنعوا بنظام الحكم الموجود فى أيامهم فتساءلوا عما هى غاية حياة الانسان ؟ ورغبوا دائما فى أن يخترعوا غرضا غريبا لذلك ، يتمسكون به ويتفق مع مصلحة بنى الانسان . وقد اكتشف بعضهم هذه الغاية فى الأديان السماوية ، وظن البعض أنه يستطيع البحث عنها فى حقائق الطبيعة . ولعل من الأساليب العادية « للدين الطبيعى » الاشارة الى التطور كمظهر من مظاهر الغاية من حياة الانسان . إن تاريخ الحياة — على حد قولهم — يظهر أن الانسان مسير بقضاء وقدر خارجين ، والنتيجة التالية لهذا القول أن على الانسان أن يوكل أمره الى تلك القوة لتهديه سبيل الرشاد فى المستقبل . وفى الوقت نفسه حاول بعض الفلاسفة والعلماء أن يضعوا أصولا للحكم اعتقدوا أنها خير مثال يحتذى للحكومات . فألفوا فى ذلك : أوجدوا مدنا من نسج خيالهم ، ووصفوها بانها « فاضلة » : الحياة فيها لينة ناعمة ، وسكانها يتمتعون بالعيش الرغيد ، وتلبسهم السعادة من الرأس الى أخمص القدم . وقد عرف التاريخ كثيرا من تلك المدن . ورأينا أن نقصر بحثنا على ثلاثة منها ، هى جمهورية افلاطون ، ومدينة الفارابى الفاضلة و (يوتوبيا) سير توماس مور . وانك لتقف عليها فى الفصول التالية .